

تم تحميل وعرض المادة من

موقع حلول كتبي

المدرسة اونلاين



موقع

حلول كتبي

<https://hululkitab.co>

جميع الحقوق محفوظة للقائمين على العمل

للعودة إلى الموقع ابحث في قوقل عن : موقع حلول كتبي

الوحدة الثانية

المشكلة الاقتصادية





من المتوقع بعد نهاية دراسة الوحدة أن يتمكن الطالب من:

- تعريف الحاجات الإنسانية.
- تعداد العوامل المحددة للحاجات الإنسانية.
- تمييز أنواع الحاجات الإنسانية.
- شرح خصائص الحاجات الإنسانية.
- توضيح كيف يشبع الإنسان حاجاته الإنسانية.
- تعريف الموارد الاقتصادية.
- تعداد أنواع الموارد الاقتصادية.
- شرح خصائص كل نوع من الموارد.
- تعريف مفهوم المشكلة الاقتصادية.
- وصف طبيعة المشكلة الاقتصادية.
- شرح أسباب المشكلة الاقتصادية.
- شرح عناصر المشكلة الاقتصادية.
- تعريف النظام الاقتصادي.
- تحديد وظائف النظام الاقتصادي.
- تعداد أنواع النظم الاقتصادية.
- توضيح مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي.
- وصف علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الرأسمالي.
- تحديد انتقادات النظام الرأسمالي.
- توضيح مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي.
- وصف علاج المشكلة الاقتصادية في النظام الاشتراكي.
- تحديد انتقادات النظام الاشتراكي.
- شرح مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي.
- وصف علاج المشكلة في النظام الاقتصادي الإسلامي.

٢-٣ المشكلة الاقتصادية

- تعريف المشكلة الاقتصادية .
- أسباب المشكلة الاقتصادية .
- عناصر المشكلة الاقتصادية .

٢-٤ النظم الاقتصادية

- النظام الاقتصادي الرأسمالي .
- النظام الاقتصادي الاشتراكي .
- النظام الاقتصادي الإسلامي .

٢-١ الحاجات الإنسانية

- تعريف الحاجات الإنسانية .
- العوامل المحددة للحاجات الإنسانية .

أنواع الحاجات .

خصائص الحاجات الإنسانية .

كيفية إشباع الحاجات الإنسانية .

٢-٢ الموارد الاقتصادية

تعرف الموارد الاقتصادية .

تعدد أنواع الموارد الاقتصادية مع

شرح خصائصها .

الأرض .

العمل .

رأس المال .





الحاجات الإنسانية

المقدمة

إذا بقي الإنسان بدون ماء فترة طويلة يحصل له شعور بالحرمان يزداد تدريجياً مع مرور الوقت. هذا الشعور نسميه العطش، ولكي يتخلص من هذا الشعور يقوم الفرد بعمل ما، مثل شراء زجاجة ماء ليشربها ويتخلص من الشعور بالعطش ويحصل له ما يسمى الإشباع.

تعريف الحاجات الإنسانية

الحاجة شعور بالحرمان يدفع الإنسان للقيام بعمل معين لإشباع هذه الحاجة، فالحاجة خاصة نفسية وتختلف من شخص إلى آخر، وهي تستخدم لتفسير سلوك الإنسان في مواقف معينة. وإذا تولدت الحاجة لدى الإنسان فإنها تتسبب في حدوث توتر يدفعه لإشباع هذه الحاجة.

العوامل المحددة للحاجات الإنسانية

تختلف حاجات الإنسان من بيئة لأخرى ومن زمن إلى آخر، وبصفة عامة يحكم عدد ونوعية حاجات الإنسان العوامل الآتية:

١- الغريزة البشرية

الله سبحانه أودع الإنسان مجموعة غرائز ضرورية من حيث إنه كائن بشري. وهذه الغرائز تستدعي الإشباع من وقت لآخر بالطعام والملابس والمسكن والزواج والأمن على النفس والممتلكات وغير ذلك.

٢- التطور التقني

يأتينا التطور التقني كل يوم بجديد من السلع والخدمات. وغالبًا ينجح المنتجون بإقناعنا أننا نحتاج هذه السلع، خاصة مع التنوع في المنتجات والخصائص الجديدة والمزايا الفريدة.

مثال: تطور إنتاج الهاتف الجوال يحفز بعض الناس على تغيير هاتفه كل بضعة أشهر نتيجة تولد حاجة لديه لتملك الجديد والاستحواذ عليه، وهي تختلف عن الحاجة الأساسية للهاتف بوصفه مجرد وسيلة اتصال مع الآخرين.

٣- الدين والعادات الاجتماعية والمستوى الثقافي

الدين حاكم على سلوك الإنسان بالإباحة والمنع، فمثلًا المسلم لا يشرب الخمر ولا يأكل لحم الخنزير لأنهما محرمان. أما العادات الاجتماعية فلها تأثير في اختيار الملابس ونوعية السيارات، ذلك بسبب أثر المحاكاة، والذي يعني انتشار نمط الاستهلاك من فرد إلى آخر في نفس المجتمع الصغير للمحافظة على الشعور بالانتماء إلى الجماعة.

أما المستوى الثقافي للإنسان فله أهمية في تحديد أولويات إشباع الحاجات المختلفة عند التعارض، فإذا تعارضت الحاجة إلى التعلم مع الحاجة إلى الترفيه في وقت معين، مثل المفاضلة بين حضور محاضرة علمية ومشاهدة مباراة لكرة القدم، فلا شك أن ذا المستوى الثقافي الأرفع يفضل المحاضرة العلمية لأنها تتمتع بأولوية أكبر في احتياجاته الشخصية.



أنواع الحاجات

تنشأ لدى الإنسان حاجات مختلفة بحسب عمره ومستواه الثقافي والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، وبصفة عامة يمكن تصنيف الحاجات إلى الأنواع الآتية:

الحاجات الأساسية (الضرورات)

هي الحاجات اللازمة للمحافظة على وجود الإنسان. من أمثلتها الحاجة إلى التنفس والماء النقي والطعام الصحي والزواج والسكن الذي يحميه من الحر والبرد وغير ذلك.

حاجات الأمن

هي الحاجات المتعلقة بتجنب أخطار أو تهديدات. على رأس هذه الحاجات: الأمن من الموت وما بعده، وهذه لا تشبع إلا بالإيمان بالله واليوم الآخر ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَٰئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ [الأنعام: ٨٢]، ومنها الأمن من الاعتداء على النفس أو المال، ومنها الأمان الاقتصادي وهو عدم الخوف من الفقر والاحتياج إلى الناس، ومنها الأمان الوظيفي أي الشعور بالاستقرار في المهنة أو الوظيفة، ومنها الأمان الصحي أي الحصول على الرعاية الصحية الملائمة، وأخيراً الأمن من الجهل وهو القدرة على اكتساب المعارف والمهارات.

الحاجات الاجتماعية

يوجد لدى الإنسان حاجة إلى الانتماء إلى جماعة من البشر والقبول بينهم، ويتحقق ذلك بعلاقة سوية مع عدة دوائر، منها الأسرة والأقارب والأصدقاء وزملاء الدراسة، وإذا حرم الإنسان من علاقة جيدة مع بعض هذه الدوائر يشعر بالقلق والاضطراب والعزلة الاجتماعية، أما إذا توفرت له مكانة اجتماعية مرموقة وتمتع بحب واحترام الآخرين فهذا يعطيه شعوراً بالثقة والقوة.

خصائص الحاجات الإنسانية

بتأمل سلوك الإنسان وتطور المجتمعات البشرية يمكن ملاحظة الخصائص الآتية للحاجات الإنسانية:

١- الحاجات الإنسانية قابلة للإشباع

فإذا استخدم الإنسان الوسيلة المناسبة يقل شعوره بالحرمان تدريجياً حتى تختفي الحاجة تماماً ويقال حينئذ أنه قد وصل إلى نقطة التشبع أو الإشباع الكامل.

مثال: إذا كان الإنسان يعاني من العطش وأعطيناه إناء به ماء، فمع الجرعات التي يتناولها تدريجياً يقل شعوره بالعطش ويزيد شعوره بالارتواء، ويستمر ذلك إلى أن يصل إلى نقطة معينة عندها يدع الإناء ويقول ارتويت أو (رويت).

٢- الحاجات الإنسانية متعددة

يلاحظ أن الإنسان لديه حاجات كثيرة تتطلب إشباعاً، منها ما هو شخصي ومنها ما هو اجتماعي، وهذه الحاجات مما يصعب حصره؛ لأنها تختلف من شخص إلى آخر ومن مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر.

٣- الحاجات الإنسانية متجددة

هناك حاجات إنسانية تتجدد مع مرور الزمن، فمثلاً حاجتك إلى الطعام تتجدد كل بضع ساعات، وحاجتك إلى الثوب جديد تتجدد كل بضعة أشهر، فالتجدد هنا يعني أن إشباع الحاجة في وقت معين لا يغني عن إشباعها في وقت آخر.





٤- الحاجات الإنسانية متزايدة

مع تطور البشرية وانتشار المدنية أصبحت الحياة اليومية أكثر تعقيداً وزادت طلبات الإنسان وتشعبت، ولا تزال في تزايد مستمر مع مسيرة التقدم الإنساني. تأمل مثلاً حال الإنسان في البادية واحتياجاته من المسكن البسيط، وقارن ذلك مع حال الإنسان المقيم في المدن من متطلبات بناء المسكن والديكورات والتجهيزات والأثاث.

٥- الحاجات الإنسانية متباينة

أي أن إشباع حاجة معينة لا يمكن أن يغني عن إشباع حاجة أخرى.

مثال: إذا كان الإنسان يشعر بعطش لن يغني عنه شيئاً أن تقدم له طعاماً يأكله أو كتاباً يقرأه، بل لابد من إعطائه الماء ليتخلص من هذا الشعور بالعطش.

٦- الحاجات الإنسانية ملحة

بمعنى أنه إذا تأخر إشباع حاجة معينة فإن الشعور بالحرمان يزداد. قارن على سبيل المثال بين الشعور بالعطش في صباح رمضان ونفس الشعور قبل غروب الشمس، لا شك أنه في الحالة الثانية يكون الشعور بالحرمان من الماء أشد إلحاحاً.

كيف يشبع الإنسان حاجاته؟

نفرق هنا بين الحاجات المادية والحاجات غير المادية فالحاجات المادية مثل الطعام والشراب والمسكن يتم إشباعها عن طريق الحصول على السلعة أو الخدمة المناسبة. فمثلاً الحاجة إلى الطعام تشبع بشراء وجبة طعام (سلعة) والحاجة إلى الشراب تشبع بشراء زجاجة ماء أو عصير (سلعة) والحاجة إلى المسكن تشبع باستئجار منزل (خدمة) ويلاحظ أن بعض الحاجات يمكن إشباعها بدون مقابل، مثل الحاجة إلى التنفس يتم إشباعها بالهواء الجوي وهو سلعة مجانية نحصل عليها بدون مقابل. أما الحاجات غير المادية مثل الأمن الأسري والقبول الاجتماعي فهي لا تشبع بشراء سلعة من السوق، بل تتطور وتنضج من خلال مواقف وسلوكيات وعلاقات يتم بناؤها على مر السنين وتخرج من نطاق الحسابات الاقتصادية المباشرة.



خلاصة الفصل

- الحاجة شعور بالحرمان يدفع الإنسان للقيام بعمل معين لإشباع هذه الحاجة .
- يحكم عدد ونوعية حاجات الإنسان عوامل متعددة، أهمها: الغريزة البشرية والتطور التقني والدين والعادات الاجتماعية والمستوى الثقافي .
- أبرز أنواع الحاجات الإنسانية: الحاجات الأساسية (الضرورات) وحاجات الأمن والحاجات الاجتماعية.
- معظم الحاجات الإنسانية تتميز بأنها قابلة للإشباع ومتعددة ومتجددة ومتزايدة ومتباينة وملحة.
- يشبع الإنسان حاجاته عن طريق الحصول على السلعة أو الخدمة المناسبة.

أسئلة للمناقشة

(١) قارن بين كل اثنين فيما يأتي :

أ- حاجة إنسانية تعتمد على التقنية وأخرى تتوقف على المستوى الثقافي .

الحاجة للهاتف الجوال تعتمد على التقنية والتطور الذي يحفز على تغيير الهاتف ، أما المستوى الثقافي فله أهمية في تحديد أولويات إشباع الحاجات المختلفة عند التعارض فالمستوى الثقافي الأرفع يفضل المحاضرة العلمية على مشاهدة مباراه لكرة القدم .



ب- الحاجة الأساسية والحاجة الاجتماعية.

الحاجة الأساسية هي الأزمة للمحافظة على وجود الإنسان
كالحاجة للتنفس، أما الحاجة الاجتماعية كالحاجة إلى الانتماء
إلى جماعة من البشر والقبول بينهم .

ج- خاصية تجدد الحاجات الإنسانية وخاصية تعددها.

خاصية تجدد الحاجات تميز الحاجة التي تتجدد مع مرور الزمن
كالحاجة للطعام، أما خاصية تعدد الحاجات تشير إلى ان الإنسان
متعدد الحاجات فمنها ما هو شخصي ومنها ما هو إجتماعي

(٢) اذكر خمس حاجات إنسانية وحدد السلع أو الخدمات اللازمة لإشباع هذه الحاجات .

- 1 الحاجة إلى الشرب ويستلزم لها الماء كسلعة .
- 2 الحاجة إلى الأكل ويستلزم لها الطعام كسلعة
- 3 الحاجة إلى إجراء إتصال هام ويستلزم لها جهاز المحمول
كسلعة والدقائق كخدمة
- 4 الحاجة إلى السفر ويستلزم لها الطائرة كخدمة نقل .
- 5 الحاجة إلى الراحة ويستلزم لها أحيانا أماكن للإسترخاء كخدمة

نشاط إثرائي

- (١) ابحث أوجه الاختلاف بين حاجة الإنسان إلى سلعة معينة ورغبته فيها .
- (٢) اكتب ثلاثة أمثلة على حاجات إنسانية تعتبر مهمة اجتماعياً ولكنها - من وجهة نظرك - لا تستحق الأهمية المعطاة لها .



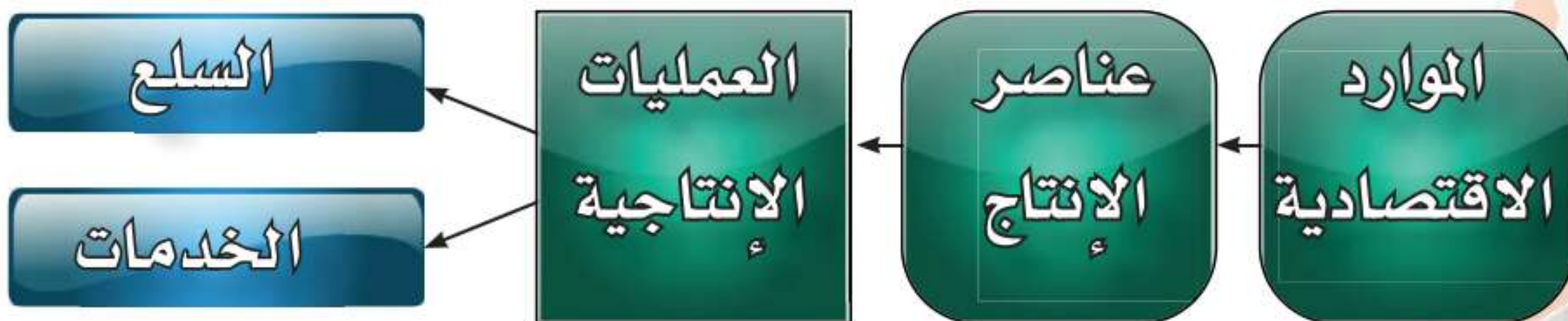
الموارد الاقتصادية

المقدمة

وزع الله تعالى الأرزاق بين الشعوب والأمم بحكمة بالغة. فبعض المجتمعات تتميز بوفرة الأراضي والمياه واعتدال المناخ مما يمكنها من الإنتاج الزراعي الوفير، وبعض الأمم تتوفر لديها ثروات معدنية في باطن الأرض مثل النفط والغاز والحديد والنحاس، وكلها تستخدم لصناعات أساسية في العصر الحديث، وهناك من لا يملك هذه الموارد، لكن لديه ثروة من العقول تعتبر المصدر الأساس لاختراعات وابتكارات البشرية. عمومًا تتفاوت الدول فيما لديها من مواد بسبب طبيعتها الجغرافية وتركيبتها السكانية وقدرتها على الإنتاج والتطوير.

تعريف الموارد الاقتصادية

تشير الموارد الاقتصادية إلى ما يملكه المجتمع ويمكنه الاستفادة منه. أما عناصر الإنتاج فهي ما يُعدّ من هذه الموارد للدخول في النشاط الإنتاجي للحصول على السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع لإشباع حاجاته. وعلى ذلك، فإن مجموع ما يملكه المجتمع من موارد هو الذي يحدد قدرته على الإنتاج.





لدى كل مجتمع كميات كبيرة من مختلف الموارد أو عناصر الإنتاج وتصنف هذه العناصر في ثلاث مجموعات:

- ١- الموارد الطبيعية (الأرض).
- ٢- الموارد البشرية (العمل).
- ٣- الموارد المصنعة (رأس المال).

الأرض

مصطلح الأرض يشير إلى جميع عناصر الإنتاج التي تتواجد في شكلها الخام، أي لم تتحول عن خلقها بواسطة جهد بشري، وعلى هذا فمصطلح الأرض لا يعني فقط سطح الأرض التي نعيش عليها، ولكن أيضاً جميع الموارد الطبيعية مثل الثروة المعدنية في باطن الأرض والنباتات والحيوانات البرية والتربة الخصبة والمياه السطحية والطاقة الشمسية والكميات الهائلة من البحار والمحيطات التي يمكن الاستفادة منها.

العمل



يطلق مصطلح العمل على جميع الخدمات الإنتاجية التي يسهم بها الإنسان، وهذا يشمل الجهد العضلي والمهارات والقدرات الفكرية وتطبيق المعرفة. يدخل في هذا العنصر الأنشطة التي يقوم بها مدير الشركة والمحاسب والمهندس والعامل الفني والعامل غير الفني. ويتفاوت الناس في قدراتهم الإنتاجية بسبب اختلاف القدرات الجسدية ومستوى التعليم ومستوى التدريب الفني واختلاف الشخصية.

إن اكتساب الفرد مهارات عالية يتطلب التفرغ لعملية التعلم، وهي عملية مكلفة عادة ومستهلكة للوقت وتكون ثمرتها الحصول على فرصة عمل أفضل بأجر أعلى. ويطلق على هذه العملية الاستثمار في رأس المال البشري، وتكون اقتصادية فقط إذا كانت فرص التوظيف المتاحة أمام الفرد تدر عائداً أكبر من تكاليف التعلم وتكاليف الانتظار للحصول على المعرفة المطلوبة.

أثناء: برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي في مرحلته الثالثة، تم الربط المباشر بين الوظيفة والبعثة في التخصصات التي يحتاج لها الوطن، بحيث يضمن المتخرج الفرصة الوظيفية التي تم ابتعاثه من أجلها، وهذا سيسهم في تعظيم الاستفادة من مخرجات البرنامج لخدمة الاقتصاد والتنمية في بلادنا، وذلك بما يحقق تطلعات خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان -حفظهم الله- في (تنمية الإنسان) والاستثمار في رأس المال البشري.



رأس المال

رأس المال هو الموارد المصنعة من المعدات والآلات وغيرها والتي تستخدم لإنتاج سلع وخدمات أخرى. ينقسم رأس المال إلى قسمين: الأول هو رأس المال الثابت، وهو يشير إلى مستلزمات الإنتاج المعمرة مثل المباني والمعدات والآلات، والثاني هو رأس المال الدائر، الذي يشير إلى أرصدة المواد الخام والسلع نصف المصنعة والمكونات الأخرى التي تستهلك في العملية الإنتاجية. لاحظ أن مصطلح رأس المال يشير إلى وسائل الإنتاج المادية الحقيقية المتواجدة فعلاً وليس المبلغ النقدي المخصص لشراء المعدات الرأسمالية، لكن أحياناً يشار إلى رصيد رأس المال لدى شركة بالقيمة الإجمالية النقدية لعناصر رأس المال المختلفة. فمثلاً إذا قيل إن رأس مال الشركة هو مليون ريال فهذا يعني أن ما تملكه الشركة من مبان ومعدات وسيارات وغير ذلك من ممتلكات تبلغ قيمته مليون ريال، فليست النقود هي التي تقوم بعملية الإنتاج بذاتها.

خلاصة الفصل

- تصنف موارد أي مجتمع إلى ثلاث فئات: الموارد الطبيعية (الأرض) والموارد البشرية (العمل) والموارد المصنعة (رأس المال).
- الأرض هي جميع الموارد الطبيعية التي لم تتحول عن خلقتها وتشمل ما على الأرض وما تحتها وما حولها.
- العمل هو جميع أشكال الجهد العضلي والذهني للإنسان.
- الاستثمار في رأس المال البشري يعني الإنفاق على التعليم لرفع مستوى قدرات الإنسان.
- رأس المال هو الموارد المصنعة من المعدات والآلات وغيرها والتي تستخدم لإنتاج سلع وخدمات أخرى.
- رأس المال قسمان هما: رأس المال الثابت ورأس المال الدائر.
- تستخدم النقود للتعبير عن القيمة الإجمالية النقدية لرأس المال.

(١) قارن بين كل اثنين فيما يأتي :

أ- الموارد الطبيعية والموارد المصنعة .

الموارد الطبيعية : تتمثل في الأرض وتشير إلى جميع عناصر الإنتاج التي تتواجد في شكلها الخام

الموارد المصنعة : تشير إلى رأس المال والذي يتمثل في المعدات والآلات وغيرها التي تستخدم لإنتاج سلع وخدمات أخرى .

ب- العمل الذي يقوم به المدير والعمل الذي يقوم به المهندس .

العمل الذي يقوم به المدير : هو أنه مسؤول عن جميع عناصر الإنتاج وممثليه كالمهندس والمحاسب الخ

أما العمل الذي يقوم به المهندس : هو إدارة ما يتعلق بالمعدات وتشغيل الفنيين وكل ذلك جزء من مسؤولية المدير .

ج- رأس المال الثابت ورأس المال الدائر .

رأس المال الثابت : يشير إلى مستلزمات الإنتاج المعمرة مثل المباني والمعدات

رأس المال الدائر : يشير إلى أرصدة المواد الخام والسلع نصف المصنعة والمكونات الأخرى التي تستهلك في العملية الإنتاجية

(٢) ناقش فكرة الاستثمار في رأس المال البشري ومتى تكون مناسبة اقتصادياً؟

الإستثمار في رأس المال البشري هو الحل الأمثل للمجتمعات التي لا تملك موارد كبيرة فيصبح هذا الإستثمار هو الحل الأمثل .

٢

المشكلة الاقتصادية

نشاط إثرائي

توفر مورد اقتصادي لمجتمع معين لا يضمن تلقائياً الاستفادة منه في النشاط الإنتاجي .
مثال: الطاقة الشمسية متاحة لجميع دول العالم تقريباً لكن لا يستخدمه في توليد الطاقة الكهربائية إلا دول قليلة. ناقش هذه الفكرة وابحث عن أمثلة أخرى، ثم حاول أن تفسر هذه الظاهرة.

إثراء: يمثل برنامج تحقيق التوازن المالي ٢٠١٧-٢٠٢٠م الذي أُقرّ في ديسمبر ٢٠١٦م آلية للتخطيط المالي متوسط الأجل، لاستدامة وضع المالية العامة وتحقيق ميزانية متوازنة. حيث يركز البرنامج على ٥ محاور رئيسة تتمثل في:

- رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي
- تصحيح أسعار الطاقة والمياه
- تنمية الإيرادات الحكومية الأخرى
- إعادة توجيه الدعم للمستحقين (برنامج حساب المواطن)
- نمو القطاع الخاص.



المقدمة

إذا كان لديك مبلغ من النقود يكفي لشراء كتاب أو ثوب فأيهما تختار؟
 إذا كان لديك فراغ يومين في عطلة نهاية الأسبوع، هل تزور أقاربك في مدينة أخرى أم تذهب في عمرة أم تمكث في بيتك تنهي بعض الأعمال المتأخرة؟
 إذا كان لدى أهل الحي قطعة أرض فهل يبنون عليها وحدة صحية أم مدرسة أم متنزهاً للأطفال؟
 إذا كان لدى المجتمع أراض زراعية فهل يزرعها قمحاً أم شعيراً أم ذرة؟
 هذه الأسئلة وغيرها أمثلة على المشكلة التي تواجه الفرد والمجتمع منذ وجد الإنسان على الأرض والتي نسميها المشكلة الاقتصادية.



عرفنا أن الحاجات الإنسانية متعددة متجددة متزايدة متباينة ملحة، ولكي يتمكن المجتمع من إشباعها فإنه يستخدم ما لديه من موارد لإنتاج السلع والخدمات المختلفة. ومنشأ المشكلة أن الحاجات الإنسانية تتزايد وتتجدد باستمرار مع زيادة النمو السكاني والتقدم المدني والعمراني والاختراعات الحديثة، هذا في حين أن الموارد المتاحة لا تنمو بنفس معدل زيادة الحاجات؛ لذلك يتعذر أن تكفي الموارد المتاحة لإنتاج كل ما يشتهي الإنسان.
 وعلى هذا يمكن تعريف المشكلة الاقتصادية بأنها: عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع حاجاته في ظل ندرة الموارد المتاحة لديه.

أسباب المشكلة الاقتصادية :

من التعريف السابق يمكن استنتاج أسباب نشأة واستمرار المشكلة الاقتصادية على النحو الآتي :

أ- تعدد الحاجات الإنسانية وتجديدها

تتعدد حاجات الإنسان كمًّا وكيفاً، فمن الناحية الكمية تزداد حاجات المجتمع مع النمو الطبيعي للسكان، ومن الجهة الكيفية تتجدد الحاجات وتزايد مع تطور المجتمع، فلا قيود على الخيال البشري في تصور المزيد من ألوان الأطعمة والملابس والمساكن والسيارات ووسائل الاتصال وغيرها من زينة الدنيا، حَدَّثَنَا أَبُو نَعِيمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ عَلَى الْمُنْبَرِ بِمَكَّةَ فِي خُطْبَتِهِ يَقُولُ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ، إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقُولُ » : « لَوْ أَنَّ ابْنَ آدَمَ أُعْطِيَ وَاوْدِيَا مَلَأًا مِنْ ذَهَبٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ ثَانِيًا ، وَلَوْ أُعْطِيَ ثَانِيًا أَحَبَّ إِلَيْهِ ثَالِثًا ، وَلَا يَسُدُّ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ ، إِلَّا التُّرَابُ ، وَيَتَوَبُّ اللَّهُ عَلَى مَنْ تَابَ » [أخرجه البخاري ، ٦٤٣٨] .

ب- الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة

ما لدى المجتمع من أراضٍ ومسطحات مائية و ثروات طبيعية وقدرات بشرية ومصانع ومؤسسات هي موارد كثيرة تصلح لإنتاج كميات كبيرة من السلع والخدمات، ولكن نظراً لأن رغبات المجتمع تفوق هذا كله، أي تزيد على قدرته في إنتاج ما يشبع هذه الرغبات من السلع والخدمات، نقول إن موارد المجتمع نادرة نسبياً، أي نادرة بالنسبة لما يحتاجه ويرغبه المجتمع. وقد اقتضت حكمة الله ذلك، قال تعالى : ﴿ وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ نُنزِّلُ الْقَدْرَ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴾ [الشورى : ٢٧] .

ج- تعدد استخدامات الموارد الاقتصادية

تعدد فوائد واستخدامات ما لدى المجتمع من موارد يزيد من حدة المشكلة، فكل مورد إنتاجي له أكثر من استخدام، فمثلاً الأرض الزراعية يمكن زراعتها قمحاً أو شعيراً أو ذرة أو غير ذلك مما تصلح له. كذلك مساحات الأراضي داخل المدن تصلح لبناء مساكن أو مراكز تجارية أو مستشفى أو مدرسة أو غير ذلك. والشاب يمكنه بعد اجتياز المستوى التعليمي المناسب أن يكون محاسباً أو صيدلياً أو طبيباً أو مبرمجاً.



يترتب على هذه الظاهرة أن استخدام المورد الاقتصادي المتاح في نشاط اقتصادي معين يعني تلقائياً التضحية بالفرص الأخرى التي كانت متاحة. فمثلاً إذا كان في الحي قطعة أرض وتقرر أن يبني عليها مدرسة فهذا يعني ضمناً التضحية باستخدام نفس قطعة الأرض لبناء وحدة صحية، وهكذا الشأن بالنسبة لبقية الموارد المتاحة للمجتمع، إذا استخدمت في مجال معين يمتنع أن تستخدم في مجال آخر.

من جهة أخرى، إذا كان المورد الاقتصادي لا يصلح إلا لغرض واحد، وقررنا استخدامه لهذا الغرض، فلن تكون هناك أي تضحية. بينما تكون هناك تضحية إذا كان المورد يصلح لأكثر من استخدام، فإن قرار توظيفه في غرض معين يتضمن تكلفة يتحملها المجتمع هي قيمة المنفعة التي كان يمكن تحصيلها من الفرص الأخرى وتم التنازل عنها، وهذا ما يسمى الفرصة الاقتصادية البديلة.

عناصر

المشكلة الاقتصادية

كل مجتمع لديه موارد متعددة، لكنها تتميز بالندرة النسبية، أي أنها لا تكفي لإشباع جميع رغباته، ومن جهة أخرى فهذه الموارد ذات استخدامات بديلة؛ لذلك فإن المجتمع يجد نفسه مواجهاً بعدد من الأسئلة يتعين عليها أن يجد وسيلة للإجابة عنها.



ماذا ننتج؟

المطلوب هنا هو تحديد كمية وأنواع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع. فطالما أنه لن يستطيع إنتاج كل شيء يرغبه ويحتاجه فعليه أن يقرر ما الذي ينتجه؟ وما الذي يتخلى عنه؟ وللتوصل إلى ذلك يتعين أن يرتب السلع والخدمات وفقاً لأهميتها النسبية (وهذا ما يسمى سلم الأولويات) ومن ثم يبدأ بإنتاج السلع الأكثر أهمية، ثم الأقل أهمية بقدر الموارد المتاحة لديه. وبالتالي تكون السلع التي تنازل عنها قليلة الأهمية جداً بالنسبة له.

في هذا السياق يحتاج المجتمع أن يقرر ما ينتجه من السلع الاستهلاكية ومن السلع الرأسمالية. السلع الاستهلاكية تشبع حاجات المجتمع الحاضرة، أما السلع الرأسمالية فهي تزيد من قدرة المجتمع الإنتاجية، وبالتالي تمكنه من إشباع حاجات مستقبلية، ولا شك أن المجتمع الذي يسعى إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الاقتصادي سيخصص جزءاً مهماً من موارده لاستثماره في سلع رأسمالية، مثل بناء المصانع والتوسع في العمران وإنشاء المطارات، فهذه كلها تزيد قدرة المجتمع الإنتاجية وتلبي احتياجات الأجيال القادمة.

كيف ننتج؟

المقصود هو الكيفية التي تتم بها عملية الإنتاج أي اتخاذ قرار بشأن تنظيم العملية الإنتاجية. ويشمل ذلك ما يأتي:

١- تحديد الجهة التي تتولى مسؤولية القيام بالنشاط الإنتاجي: الحكومة (القطاع العام) أم الأفراد (القطاع الخاص) أم كلاهما معاً. تحديد ذلك يتوقف على نوع النظام الاقتصادي الذي يتبعه المجتمع كما سنرى لاحقاً.

٢- اختيار الفن الإنتاجي الملائم، وهو يعني تحديد طرق الإنتاج، والمعرفة الفنية، ومستوى التقنية اللازم لتحقيق الإنتاج بالكمية والنوعية المرغوبة.

إن اختيار الفن الإنتاجي أو التقنية الملائمة من الأمور الحساسة في العملية الإنتاجية ويجب أن يراعى فيه ما يأتي:

أ- اختيار التقنية ذات الكفاءة الفنية، والمقصود بها التقنية الأحدث؛ لأنها تتجنب كثيراً من المشاكل التي تم اكتشافها في وسائل الإنتاج الأقدم، كما أنها أكثر أماناً للمتعاملين معها.





ب- إعطاء أولوية للتقنية ذات الكفاءة الاقتصادية، والمقصود بها التقنية التي تحقق الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة؛ لأن هذا يضمن ترشيد الإنفاق.

ج- العناية بالتوظيف الكامل للموارد (عناصر الإنتاج): فيجب أن يكون الفن الإنتاجي قادراً على الاستفادة من كافة الموارد المتاحة وتشغيلها بكامل طاقتها وليس جزئياً فقط. مثال: إذا كان لدى المجتمع موارد بشرية تتمثل في مئة مهندس ونريد إنشاء مصنع للبتروكيماويات ولدينا فن إنتاجي يسمح بتشغيل ٣٠ مهندس وفن إنتاجي آخر يسمح بتشغيل ١٠٠ مهندس؛ فإن الاختيار الأفضل هو الثاني حتى لا يكون لدى المجتمع مهندسون في حالة بطالة بسبب نوعية الفن الإنتاجي.

٣- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد (عناصر الإنتاج): أي أن كل عنصر إنتاجي يستخدم في الغرض الملائم له وبالتالي يحقق أقصى إنتاج ممكن. مثال ذلك أن الأرض الصالحة للزراعة لا تستخدم في بناء المساكن مثلاً، وأن المحاسب لا يعمل في التمريض، وأن المهندس المعماري لا يوظف في الشؤون الإدارية، ولذلك فالفن الإنتاجي المرغوب هو الذي يحدد بدقة العناصر الإنتاجية المطلوبة، ودور كل منها على نحو يناسب تخصصاتها.

موقع واجباتك

من ننتج؟

البحث هنا هو كيفية توزيع الناتج على أفراد المجتمع. هل يختص بعائد الإنتاج من أسهموا في العملية الإنتاجية دون غيرهم؟ ثم هل يوزع الناتج بينهم بالتساوي أم بنسبة مشاركة كل منهم؟ وهل يُعطى صاحب الجهد الذهني نفس عائد الجهد العضلي؟ أم هل يوزع العائد وفق ما تقرره العادات والتقاليد السائدة بالمجتمع؟ أم يكون ذلك وفق قوانين مباشرة تضعها الدولة؟

في الواقع العملي ومع تعقد العلاقات الاقتصادية المعاصرة فإن تحديد كيفية توزيع الإنتاج لا يرجع إلى عامل واحد، بل إلى عدة عوامل، بعضها مستمد من أنظمة الدولة، وبعضها من العادات السائدة، وبعضها يعود إلى ظروف الطلب والعرض في السوق.

إثراء

أطلقت الحكومة دفعة من اثني عشر برنامجاً تنفيذياً يمتد حتى عام ٢٠٢٠م، جاء من بينها صندوق الاستثمارات العامة لبلورة الغاية الوطنية لقيادتنا في حقول الاستثمار داخلياً وخارجياً وتنويع مصادر البناء والإثراء. ولمزيد من المعلومات عن الصندوق:

<http://vision2030.gov.sa/ar/pifprogram/about>



خلاصة الفصل

- المشكلة الاقتصادية هي عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع حاجاته في ظل ندرة الموارد المتاحة لديه.
- أسباب المشكلة الاقتصادية هي: كثرة حاجات المجتمع وندرة الموارد المتاحة وتعدد استخدامات تلك الموارد.
- تكلفة الفرصة البديلة هي قيمة المنفعة التي كان يمكن تحصيلها من الفرص الأخرى وتم التنازل عنها بسبب استخدام المورد الاقتصادي في نشاط معين.
- عناصر المشكلة الاقتصادية تتلخص في إجابة ثلاثة أسئلة: ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ وللمن ننتج؟
- على المجتمع أن يخصص جزءاً مهماً من موارده لاستثماره في سلع رأسمالية مثل بناء المصانع والتوسع في العمران وإنشاء المرافق الأساسية، وذلك بغرض زيادة قدرة المجتمع الإنتاجية وتلبية احتياجات الأجيال القادمة.
- يجب أن يكون الفن الإنتاجي قادراً على المساهمة في تحقيق التوظيف الكامل للموارد، أي الاستفادة من كافة الموارد المتاحة وتشغيلها بكامل طاقتها.
- تعطى الأولوية للفن الإنتاجي الذي يساعد على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، أي أن كل عنصر إنتاجي يستخدم في التخصص الملائم له وبالتالي يحقق أقصى إنتاج ممكن.
- في الاقتصاد الحديث، تحديد كيفية توزيع الإنتاج لا يرجع إلى عامل واحد بل إلى عدة عوامل، بعضها مستمد من أنظمة الدولة، وبعضها من العادات السائدة، وبعضها يعود إلى ظروف السوق.



أسئلة للمناقشة

(١) حدد لماذا توافق أو تعترض على كل عبارة من العبارات الآتية :
أ- المشكلة الاقتصادية هي عدم وجود موارد لدى المجتمع .

لا أوافق : لأن المشكلة هي عدم قدرة المجتمع على إشباع جميع حاجاته في ظل ندرة الموارد المتاحة لديه

ب- على المجتمع أن يوزع إنتاجه بين السلع الاستهلاكية والسلع الرأسمالية .

أوافق ، لأن أي مجتمع يسعى إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق النمو الإقتصادي سيخصص جزءاً من موارده لإستثماره في سلع رأسمالية بالإضافة للسلع الإستهلاكية .

ج- التوظيف الكامل للموارد لايعني بالضرورة التوظيف الأمثل للموارد .

أوافق لأن التوظيف الكامل للموارد معنى بالإستفادة من كافة الموارد المتاحة وتشغيلها بكامل طاقتها أما الاستخدام المثل للموارد معنى بإستخدام كل عنصر في الغرض الملائم له

(٢) اذكر أسباب المشكلة الاقتصادية .

- أ - تعدد الحاجات الإنسانية وتجدها .
- ب - الندرة النسبية للموارد الاقتصادية المتاحة .
- ج - تعدد إستخدامات الموارد الاقتصادية .

(٣) على أي أساس يتم توزيع عائد الإنتاج في الواقع العملي ؟

في الواقع العملي يرجع ذلك لعدة عوامل ، بعضها مستمد من أنظمة الدولة ، وبعضها من العادات السائدة وبعضها يعود لظروف الطلب والعرض في السوق .

نشاط إثرائي

- ١- ناقش مع زملائك الحالات الآتية وحاول أن تحدد هل توجد مشكلة اقتصادية في كل حالة :
 - (أ) مجتمع لديه موارد قليلة لكن حاجاته أيضاً قليلة .
 - (ب) مجتمع لديه موارد كثيرة لكن حاجاته أيضاً كثيرة .
 - (ج) مجتمع لديه موارد كثيرة وحاجاته قليلة .
- ٢- هل تعتقد أن الدول المتقدمة اقتصادياً لديها مشكلة اقتصادية؟ دعم رأيك بمشاهدات واقعية .



النظم الاقتصادية

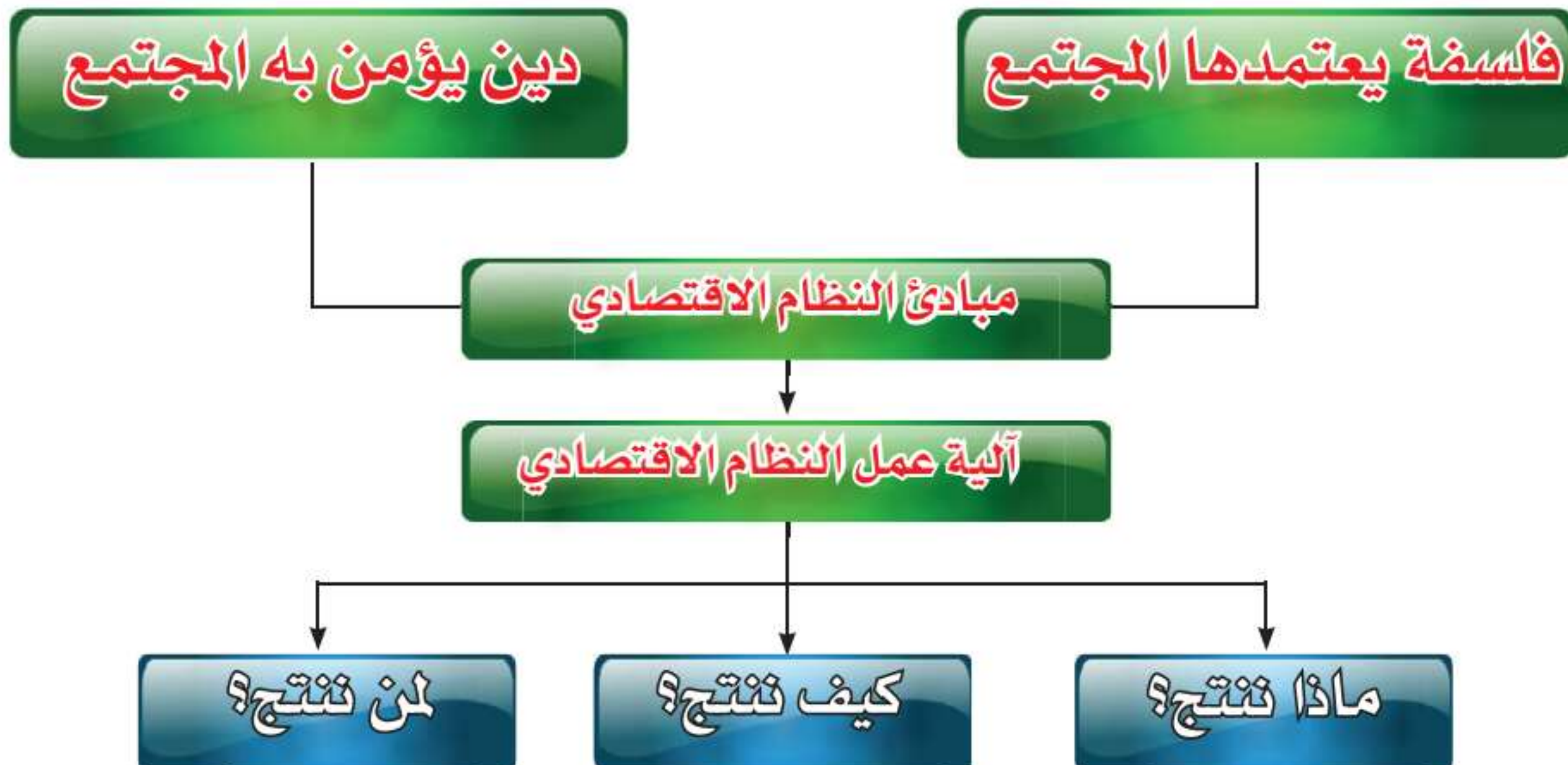
المقدمة

المشكلة الاقتصادية وأسبابها وعناصرها موجودة لدى جميع المجتمعات متقدمة أو متخلفة، شرقية أو غربية، وتختلف المجتمعات فيما بينها في كيفية التصدي لعناصر المشكلة الاقتصادية من خلال ما يسمى النظام الاقتصادي.

تعريف النظام الاقتصادي

النظام الاقتصادي في جوهره مجموعة مبادئ مرتكزة على فلسفة معينة أو دين يؤمن به المجتمع، وانطلاقاً من هذه المبادئ توجد آلية لتسيير النشاط الاقتصادي في المجتمع في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع.

فالنظام الاقتصادي يحده إطار فلسفي يبين أهداف النظام وقد يكون وضعياً بشرياً أو يكون معتمداً على شريعة سماوية، أما المبادئ فهي المحتوى الفكري للنظام الاقتصادي وتبين الأركان التي يقوم عليها، أما الآلية فهي صياغة للعلاقات بين عناصر الإنتاج المختلفة في ضوء الإطار الفلسفي أو المذهب الفكري المتبع.



وظائف النظام الاقتصادي

إن دور النظام الاقتصادي في المجتمع هو القيام بالوظائف الآتية:

- ١- بيان الطريقة التي يحدد بها المجتمع احتياجاته من السلع والخدمات من حيث الكمية والنوع مع وضع آلية لترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية. وهذه هي إجابة سؤال ماذا نتج؟
- ٢- تحديد خصائص المشروعات التي تتولى الأنشطة الإنتاجية في المجتمع، وكيفية تلبية احتياجات المجتمع وبأي وسائل فنية. وهذه هي إجابة كيف نتج؟
- ٣- وضع معايير لتوزيع ناتج النشاط الاقتصادي على المشاركين في الإنتاج بما يضمن استقرار المجتمع واستمرار النمو الاقتصادي. وهذه هي إجابة سؤال لمن نتج؟

وتقاس كفاءة النظام الاقتصادي بمدى نجاحه في القيام بهذه الوظائف، وبالتالي قدرته على مواجهة المشكلة الاقتصادية.



أنواع النظم الاقتصادية

يشهد العالم تجاذب نظامين وضعيين هما النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي أو المزج بينهما، كذلك يوجد النظام الاقتصادي الإسلامي الذي انبثق من مبادئ وتعاليم الشريعة الإسلامية السمحة. أما النظام الذي يختاره أي مجتمع فعلياً فهو يتوقف على عقيدة المجتمع وتكوينه الاجتماعي والثقافي فضلاً عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة به.

النظم الاقتصادية

النظام الإسلامي

النظام الإشتراكي

النظام الرأسمالي

فيما يأتي نعرض المبادئ التي يقوم عليها كل نظام وكيف يواجه عناصر المشكلة الاقتصادية وأهم انتقاداته.

النظام الاقتصادي الرأسمالي

ساد هذا النظام منذ أواخر القرن الثامن عشر الميلادي إلى أواخر القرن العشرين الميلادي، وأبرز الدول التي طبقته الولايات المتحدة وكندا وأوروبا الغربية واليابان. والركيزة الأساس لهذا النظام هي المذهب الفردي الحر، ومنه تنبثق المبادئ الآتية:

أ- الحرية الاقتصادية

للأفراد الحرية التامة في ممارسة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من الدولة، وذلك يتضمن حرية العامل في اختيار العمل الذي يزاوله أو اختيار عدم العمل وحرية المنتج في تحديد نوعية وكمية السلع التي يقوم بإنتاجها أو التوقف عن الإنتاج تماماً، وحرية المستهلك في التصرف في دخله حيث يشتري ما يشاء من السوق.



ب- الملكية الخاصة

أغلب وسائل الإنتاج مملوكة للأفراد وليس للحكومة، فالقطاع الخاص يملك ويدير المصانع والمزارع ومرافق النقل والأنشطة التجارية بأنواعها كافة.

أما دور الدولة فهو حماية الملكية الخاصة من خلال سن القوانين التي تكفل حرية التملك ونظم نقل الملكية، والالتزام بوظائف الدفاع عن الوطن وحفظ الأمن الداخلي وتطبيق العدالة.

ج- المنافسة الكاملة

هذا من المبادئ النظرية في النظام الرأسمالي، حيث يفترض أن أسواق السلع والخدمات النهائية وأسواق خدمات عناصر الإنتاج تتمتع بالمنافسة الكاملة، وبالتالي تكون الأسعار السائدة هي أقل الأسعار ومواصفات السلعة عالية الجودة ومتجانسة.

لكن المنافسة الكاملة تتطلب شروطاً إذا توفرت يقال إن النظام السائد هو نظام السوق الحر، وهذه الشروط هي:

- وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين بحيث لا يتمتع أي منهم بقوة احتكارية.
- حرية الدخول والخروج من السوق للبائعين والمشتريين.
- العلم التام بأحوال السوق.

د- المصلحة الخاصة

كل فرد يسعى لتحقيق مصلحته الخاصة، وإذا تحقق ذلك لكل فرد على حدة فإن هذا يؤدي في النهاية إلى تحقيق مصلحة المجتمع ككل.

يسعى المستهلك إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن أو أقصى منفعة من دخله بشراء السلع التي تلبى احتياجاته. أما العامل فهو يسعى إلى أكبر أجر ممكن مقابل عمله، فيعمل في المنشأة التي تتيح له ذلك.

يسعى المنتج لتحقيق أقصى ربح ممكن من مشروعه الخاص، ولكي يتحقق له ذلك عليه أن ينتج ما يلبي احتياجات المستهلكين حتى يحصل على أكبر إيرادات ممكنة. من جهة أخرى، عليه أن يمنح العمال فرصاً للعمل وأجوراً مجزية ليحصل منهم على أفضل إنتاج. كذلك يلزمه أن يشتري أفضل المعدات والآلات.

إن المصلحة الخاصة هي محرك النشاط الاقتصادي والمحقق لأهدافه في النهاية.



كيف يعالج النظام الرأسمالي المشكلة الاقتصادية؟

آلية السوق الحر هي المتبعة للتعامل مع عناصر المشكلة على النحو الآتي:

١- ماذا ننتج؟

تفضيلات المستهلكين هي التي تحدد أنواع وكميات السلع المرغوبة، فإذا ازداد الطلب على سلعة معينة في السوق ترتفع أسعارها، وتكون هذه إشارة للمنتجين أن هذه السلعة مرغوبة للمجتمع فيقومون بإنتاج المزيد منها.

٢- كيف ننتج؟

تقوم المشروعات الخاصة المملوكة للأفراد باختيار أفضل الفنون الإنتاجية وتوظيف الموارد الطبيعية والعمل ورأس المال من خلال أسواق خدمات عناصر الإنتاج، وتقوم بتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية؛ لأن هذا في صالح وفرة الإنتاج وجودته.

٣- لمن ننتج؟

توزيع عوائد الإنتاج على من أسهموا في تحقيقه يتم من خلال سوق خدمات عناصر الإنتاج. فأجر العامل يتحدد بتفاعل الطلب والعرض في سوق العمل، وعائد رأس المال يتوقف كذلك على الطلب والعرض في سوق رأس المال، وكذلك الحال في باقي عناصر الإنتاج.





انتقادات النظام الرأسمالي :

حقق النظام الرأسمالي درجات من الرخاء المادي في كثير من الدول التي طبقتة كما أنه الحاضن لكثير من الاختراعات والتطورات المادية في حياة البشرية خلال المئتي سنة الأخيرة إلا أنه تعرض لانتقادات أساسية، أهمها ما يأتي .

- ١ - تقديس الملكية الخاصة وحرية التصرف فيها تؤدي إلى سوء توزيع الدخل وإهدار الثروات وتفاقم حدة الصراع بين طبقات المجتمع مما يهدد الاستقرار الاجتماعي .
- ٢ - في ظل الرأسمالية تنمو المشروعات الخاصة حتى تصبح قوة احتكارية كبرى تتحكم في السوق وتضر برفاهية عامة الناس .
- ٣ - المصلحة الخاصة لا تؤدي بالضرورة إلى تحقيق المصلحة العامة، بل قد تتعارض معها، فالمنتج الذي يسعى لتحقيق أقصى ربح قد يستخدم طرقاً إنتاجية تلوث البيئة وتضر المجتمع .

النظام الاقتصادي الاشتراكي :

طُرح الفكر الاشتراكي نظرياً في أواخر القرن التاسع عشر نتيجة تراكم مظالم وأخطاء النظام الرأسمالي، ولكن النظام الاشتراكي لم يطبق فعلياً إلا في دولة الاتحاد السوفياتي عقب الحرب العالمية الأولى، ثم انتشر بعد ذلك في أوروبا الشرقية والصين وفيتنام وكوريا الشمالية وكوبا وغيرها . يقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي على المذهب الجماعي، ومنه تنبثق المبادئ الآتية :

أ- تدخل الدولة في الاقتصاد

تتدخل الدولة في جوانب النشاط الاقتصادي كافة فلا توجد حرية عمل ولا حرية إنتاج ولا حرية استهلاك، بل تكون الدولة مسؤولة عن اتخاذ القرارات الاقتصادية كافة .

ب- الملكية العامة

أغلب وسائل الإنتاج مملوكة للدولة ولا يسمح للقطاع الخاص بتملك وسائل الإنتاج إلا في أضيق الحدود، ولذلك يقر هذا النظام تأمين الملكيات الخاصة وتحويلها إلى ملكيات عامة؛ لتحقيق عدالة التوزيع . وبهذا يكون المشروع العام هو المسيطر على النشاط الإنتاجي في الاقتصاد .

ج- التخطيط المركزي

جهاز التخطيط في الدولة هيئة مركزية عليا تضع خطة قومية شاملة، وفيها يتم تحديد أهداف النشاط الاقتصادي والأساليب اللازمة لتحقيق الأهداف بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة، مع إلزام جميع مؤسسات الدولة بتحقيق أهداف الخطة من خلال الأساليب المحددة بالخطة خلال فترة معينة.

د- المصلحة العامة

النظام الاشتراكي يسعى إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع؛ لذلك فإن موارد المجتمع قد توجه لإنتاج سلع ذات معدل ربحية منخفضة؛ لأنها سلع ضرورية للغالبية العظمى من أفراد المجتمع. وهكذا فالمصلحة العامة هي المحرك الرئيس لتوظيف الموارد الاقتصادية في المجتمع وليست المصلحة الخاصة.

كيف يعالج النظام الاشتراكي المشكلة الاقتصادية؟

جهاز التخطيط المركزي يتعامل مع عناصر المشكلة الاقتصادية على النحو الآتي:

١- ماذا ننتج؟

يقوم جهاز التخطيط بتحديد احتياجات المجتمع من السلع والخدمات وفقاً للأولويات التي يراها وذلك في ضوء الاحتياجات الحاضرة للمجتمع وتوقعات المستقبل.

٢- كيف ننتج؟

تنطوي الخطة العامة للدولة على أهداف تفصيلية يتم توزيعها على المشروعات العامة، حيث يعرف كل مشروع كميات ومواصفات السلع المكلف بإنتاجها. وبعد انتهاء العملية الإنتاجية، يباع الإنتاج في منافذ البيع الحكومية بالأسعار التي تحددها الخطة.



٣- لمن ننتج؟

يتم تحديد أجور العمال من خلال الخطة الموضوعة وبحسب كمية العمل المبذول ومستوى مهارة العامل.

انتقادات النظام الاشتراكي :

من بداية التسعينيات في القرن العشرين انهارت التجربة الاشتراكية مع تفكك الاتحاد السوفياتي وتحولت دول شرق أوروبا إلى الكتلة الغربية، كما تحولت كثير من الدول الاشتراكية بدرجة أو أخرى إلى نموذج قريب من النظام الرأسمالي.

من أهم عوامل فشل النظام الاشتراكي ما يأتي :

- ١ - حرمان المستهلكين من حقوقهم في اختيار السلع التي تناسب رغباتهم، وإلزامهم بأنواع نمطية من السلع والخدمات حسب رؤية القائمين على جهاز التخطيط في الدولة.
- ٢ - حرمان الأفراد من تملك وسائل الإنتاج وإقامة المشروعات الخاصة وهذا لا يتفق مع الفطرة البشرية السوية وينتج عنه الإحباط وعدم وجود حافز شخصي لإجادة العمل.
- ٣ - كثيراً ما نشأ عن سوء تقدير كميات الإنتاج حدوث فائض كبير من بعض السلع في بعض السنوات، وعجز شديد من سلع أخرى؛ مما أدى إلى حدوث أزمات في السلع الاستهلاكية.
- ٤ - حدوث تفاوت كبير في توزيع الدخل حيث عانى معظم أفراد المجتمع من الدخل المنخفضة، بينما تمتعت الشخصيات القيادية في الحزب الاشتراكي وأعضاء الحكومة بالدخول العالية ومستوى المعيشة المرتفع.



النظام الاقتصادي الإسلامي :

جاءت الشريعة الإسلامية بمنهج كامل للحياة يضمن سعادة المؤمن في الدنيا وفي الآخرة ويستمد النظام الاقتصادي الإسلامي مبادئه من القرآن والسنة واجتهادات كبار علماء الإسلام قديماً في مجال المعاملات وحديثاً في مجال الاقتصاد الإسلامي. أما الجانب التطبيقي فهو النموذج العملي لتطبيق الاقتصاد الإسلامي في الدولة الإسلامية منذ العصر النبوي وعلى مر العصور. أهم المبادئ التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي ما يأتي:

أ- الإيمان بالله واليوم الآخر

في عقيدة الإسلام: الله سبحانه هو مالك الكون كله، أما ملكية الإنسان فهي ملكية استخلاف بغرض إعمار الكون، قال تعالى: ﴿ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَحْلِفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد: ٧]، كما أن الرزق والأجل مكتوبان ومقدران فسلوك المسلم في نشاطه الاقتصادي جزء من إيمانه، قال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]، ودور المسلم عبادة الله وعمارة الأرض، قال تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] وقال تعالى: ﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: ٦١].

كذلك فإن معاملات المسلم مع الآخرين في المجتمع ليس مبنية على الانتهازية والاستغلال قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَأَنْفِقُوا لِلَّهِ لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ﴾ [الحجرات: ١٠]. الإيمان باليوم الآخر يعني أن النشاط الاقتصادي مثل أي نشاط آخر سيكون محل محاسبة في الآخرة، لذلك فالمسلم منضبط في سلوكه بما أحل الله ويتجنب المحرمات وبذلك فهو يحقق الحياة الطيبة في الدنيا والجزاء الحسن في الآخرة قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].



ب- الوسطية والتوازن

مبدأ الوسطية يعني العدل والاعتدال في كل شأن ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]، ففي النظام الاقتصادي الإسلامي هناك اعتدال في الاستهلاك ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ [الاعراف: ٣١]، وهناك توازن بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة لتشجيع الحافز الفردي وفي نفس الوقت مراعاة حقوق جماعة المسلمين. أما حرية الفرد فهي مقيدة بضوابط أخلاقية مع مراعاة حقوق الآخرين، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ سَعْدِ بْنِ مَالِكِ بْنِ سِنَانَ الْخُدْرِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: «لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ» [أخرجه الألباني، ٧٥١٧]. وتسهم بعض المؤسسات في النظام الاقتصادي الإسلامي في تحقيق هذا التوازن؛ فالزكاة تأخذ من القادرين وتعطي غير القادرين، والوقف يسهم في تحقيق مصالح عامة معتبرة، ودور المحتسب في مراقبة الأسواق يضمن استمرار مراعاة التوازن بين مصالح الأفراد والمصلحة الاجتماعية.

ج- التكامل

الاقتصاد الإسلامي جزءٌ من شريعة، فهو يتبادل التأثير مع الأبعاد الاجتماعية والتشريعية والاقتصادية. فإذا كانت النظم الاقتصادية الوضعية تهتم بتحقيق الإشباع المادي للإنسان وتفصل الأخلاق عن السلوك الاقتصادي، فالنظام الاقتصادي الإسلامي يضمن الترابط والتكامل بين الجانبين المادي والأخلاقي للإنسان، فالزكاة مثلاً تنظم اقتصادي لمكافحة الفقر وتحقيق العدالة في توزيع الدخل، لكنها في الوقت نفسه تطهر نفس المزكي من الشح والبخل، فضلاً عن أنها أحد أركان الإسلام. علاوة على ذلك، فأبي سعي للاكتساب يثاب عليه الإنسان إذا نوى بذلك طلب مرضاة الله والتعفف عن سؤال الناس، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاذِ الْحَلَبِيِّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمَكِّيُّ، عَنْ الْحَكَمِ بْنِ عَتِيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ، مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رَجُلٌ فَرَأَى أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ جَلْدِهِ وَنَشَاطِهِ مَا أَعْجَبَهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، «لَوْ كَانَ هَذَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى وَلَدِهِ صِغَارًا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى أَبَوَيْنِ شَيْخَيْنِ كَبِيرَيْنِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى عَلَى نَفْسِهِ يَعْفُهَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِنْ كَانَ خَرَجَ يَسْعَى رِيَاءً وَمُفَاخَرَةً فَهُوَ فِي سَبِيلِ الشَّيْطَانِ» [أخرجه كعب بن عجرة، ٣/١٠٧]. فالسعي للاكتساب والاعتماد على النفس منهج إسلامي أصيل، تؤكد الكثير من النصوص الشرعية ومنها عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا فَيَسْأَلُهُ أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ» [أخرجه البخاري، ١٤٧٠]. وهكذا فالارتباط بين الجانبين الأخلاقي والاقتصادي يولد في النفس شعوراً بالمسؤولية أمام الله ومن ثم فهناك رقابة ذاتية على المعاملات، وهذا يحقق نتائج أفضل للاقتصاد مما لو اعتمد فقط على الرقابة الخارجية مثل الحسبة والقضاء.

د- الملكية الخاصة والملكية العامة

في إطار التكامل أيضاً يجمع النظام الإسلامي بين الملكية العامة والملكية الخاصة على نحو فريد . يعطي النظام الاقتصادي الإسلامي مساحة كبيرة للملكية الخاصة ويقر حرية التصرف في الملكية بالمعاملات المباحة مثل البيع والإجارة والرهن وغيرها ويحمي الملكية الخاصة بحد السرقة وغير ذلك من التشريعات .

أما الملكية العامة فهي الأصل في المرافق الأساسية مثل الطرق والجسور والسدود وما يمثل منفعة عامة للناس وهذه تملكها الدولة . كذلك هناك نمط آخر من التملك يقره النظام الاقتصادي الإسلامي هو الأوقاف الخيرية وهي الأموال التي تنتقل من ملكية أصحابها لتكون وقفاً على مصالح عامة مثل تمويل صيانة المساجد ودور العلم .

هـ- الحرية المضبوطة

يتيح النظام الاقتصادي الإسلامي للفرد حرية التصرف في أنشطة الاستثمار والإنتاج والاستهلاك، مع ضبط هذه الحرية بتجنب التعامل في المنتجات المحرمة مثل الخمر والخنزير، وكذلك الامتناع عن التصرفات المحرمة مثل الربا والميسر والاحتكار والغش وبيع الغرر وغير ذلك مما فيه ظلم وأكل لأموال الناس بالباطل .

كيفية معالجة المشكلة الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي؟

السوق الإسلامي هو البيئة التي يعمل فيها هذا النظام على النحو الآتي :

١- ماذا ننتج؟

يتمتع الأفراد بحرية تحديد احتياجاتهم من السلع والخدمات وترتيبها وفقاً لأهميتها النسبية بشرطين: أولهما أن تكون هذه السلع بعيدة عن دائرة الحرام. وثانيهما: الاعتدال في الاستهلاك وتجنب البخل والإسراف: ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴾ [الإسراء: ٢٩].

٢- كيف ننتج؟

تقوم المشروعات الخاصة بمعظم الأنشطة الإنتاجية بحرية كاملة بشرطين: أن تكون رؤوس أموالها من مصدر حلال، وأن تتجنب الأنشطة المحرمة مثل إنتاج الخمر والمواد الإعلامية الفاحشة. أما المشروعات العامة فهي تنظم المرافق الأساسية مثل المياه والمراعي الطبيعية والطاقة.

٣- لمن ننتج؟

يتم توزيع الإنتاج من خلال السوق الإسلامي التنافسي، حيث تحرم كل صور الاحتكار والغش والرشوة، وتتحدد العوائد الفعلية لعناصر الإنتاج بالتراضي بين الطرفين: فأجر العمل يتحدد بالتراضي بين العامل وصاحب العمل، وكذلك ريع الأرض يكون بالتفاوض بين مالك الأرض والمستثمر، أما رأس المال فيكون عائده بالمشاركة في الأرباح مع صاحب المشروع حيث لا يستحق فائدة كما هو شأن الاقتصاد الوضعي؛ لأن الفائدة ربا محرماً شرعاً، وبهذا تتحقق العدالة في توزيع الدخل تلقائياً من خلال السوق الإسلامي.

علاوة على ذلك، يتم إعادة توزيع الدخل عن طريق الزكاة وتكملها الصدقات الموسمية مثل زكاة الفطر والصدقات الاختيارية طول العام، كذلك يمارس نظام المواريث دوراً مهماً في توزيع الثروة ومحاربة تركزها في يد قلة من الناس.

إثرائني

قامت حكومتنا الرشيدة بمعالجة المشكلة الاقتصادية ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟ من خلال أنظمة الدولة ومنها (مجلس الوزراء، ومجلس الشورى، وحساب المواطن، ورؤية ٢٠٣٠) ومازالت حكومتنا تبذل قصارى جهدها في توفير أفضل سبل العيش للمواطن السعودي، وإشباع معظم حاجاته.

خلاصة الفصل

- النظام الاقتصادي مجموعة مبادئ مرتكزة على فلسفة معينة أو دين يؤمن به المجتمع، وانطلاقاً من هذه المبادئ توجد آلية لتسيير النشاط الاقتصادي في المجتمع في مجالات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع.
- دور النظام الاقتصادي في المجتمع هو القيام بإجابة الأسئلة الثلاثة: ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ ولمن ننتج؟
- النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي نظامان وضعيان يعتمدان على فلسفات بشرية يرجع أقدمها إلى ٢٥٠ سنة مضت، بينما النظام الاقتصادي الإسلامي نظام رباني يرتكز على الشريعة الإسلامية وعرفته البشرية منذ وصل نور الوحي إلى الأرض قبل أكثر من ١٤٠٠ سنة.
- مبادئ النظام الرأسمالي هي: الحرية الفردية والملكية الخاصة والمنافسة الكاملة والمصلحة الخاصة.
- يعالج النظام الرأسمالي جوانب المشكلة الاقتصادية بتطبيق آلية السوق الحر، حيث تتحدد قيمة كل شيء بالعرض والطلب.
- ينتقد النظام الرأسمالي لأنه يؤدي إلى تفاقم سوء توزيع الدخل، ويشجع القوى الاحتكارية، ولا يراعي المصلحة الاجتماعية.
- مبادئ النظام الاشتراكي هي: تدخل الدولة في الاقتصاد والملكية العامة والتخطيط المركزي والمصلحة العامة.
- يعالج النظام الاشتراكي جوانب المشكلة الاقتصادية عن طريق اعتماد آلية التخطيط الشامل، حيث تجيب خطة الدولة عن جميع أسئلة المشكلة الاقتصادية.
- ينتقد النظام الاشتراكي لأنه يحرم المستهلكين من حق الاختيار، ويقتل الحافز الشخصي للعمل والإنتاج، ويؤدي إلى ظهور أزمات في السلع الاستهلاكية وتعميق التفاوت في توزيع الدخل.
- النظام الاقتصادي الإسلامي جزء من نظام الحياة الطيبة للمؤمنين في هذه الدنيا.
- من أبرز مبادئ نظام الاقتصاد الإسلامي: الإيمان بالله واليوم الآخر، والوسطية والتوازن والتكامل والحرية المنضبطة.
- يعالج النظام الاقتصادي الإسلامي جوانب المشكلة الاقتصادية من خلال آليات مختلفة، أهمها السوق الإسلامي والتراضي والتعاون والعائد بالمشاركة والزكاة والوقف والمواثيق.



(١) عرّف النظام الاقتصادي .

النظام الإقتصادي هو مجموعة مبادئ مرتكزة على فلسفة معينة أو دين يؤمن به المجتمع ، وإنطلاقاً من هذه المبادئ توجد آلية لتسيير النشاط الإقتصادي في المجتمع في مجالات الإنتاج والإستهلاك والتوزيع

(٢) كيف تقاس كفاءة النظام الاقتصادي؟

تقاس كفاءة النظام الإقتصادي بمدى نجاحه في القيام بوظائفه ، وبالتالي قدرته على مواجهة المشكلة الإقتصادية

(٣) قارن بين النظامين الرأسمالي والاشتراكي من حيث :

أ- نظام الملكية . ب- هدف النظام . ج- آلية تحقيق هدف النظام .

وجه المقارنه	النظام الرأس مالي	النظام الإشتراكي
نظام الملكية	الملكية خاصة مملوكة للأفراد	الملكية عامة مملوكة للدولة
هدف النظام	تحقيق مصلحة المجتمع ككل	تحقيق مصلحة المجتمع ككل
آلية تحقيق هدف النظام	آلية السوق الحر	جهاز التخطيط المركزي

(٤) عدد أهم انتقادات النظام الرأسمالي .

- * تقديس الملكية الخاصة
- * ظهور قوى احتكارية كبرى
- * المصلحة الخاصة لا تؤدي بالضرورة لتحقيق المصلحة العامة

(٥) عدد أهم انتقادات النظام الاشتراكي .

- * حرمان المستهلكين من حقهم في إختيار السلع التي تناسب رغباتهم
- * حرمان الأفراد من تملك وسائل الإنتاج وإقامة المشروعات الخاصة مما يؤدي للإحباط .
- * سوء تقدير كميات الإنتاج يؤدي لخلل في بعض السلع .
- * حدوث تفاوت كبير في توزيع الدخل .

(٦) اكتب المبادئ التي يقوم عليها النظام الإسلامي .

- * الإيمان بالله واليوم الآخر .
- * الوسطية والتوازن .
- * التكامل
- * الملكية الخاصة والملكية العامة
- * الحرية المنضبطة .

نشاط إثرائي

- (١) ناقش مع زملائك مبدأ الحرية الشخصية ومدى تطبيقه في النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي والنظام الإسلامي .
- (٢) حدّد ثلاثة أهداف اقتصادية مرغوبة للمجتمع، ثم حدّد أي مبادئ الاقتصاد الإسلامي يتعين تطبيقه لتحقيق كل هدف .